

الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين



د. خالد المعيني

مدير مركز دراسات الاستقلال

ملخص الدراسة

يمكن وصف الطائفية على أنها انحراف سرطاني عن فكرة الدين المحببة تمامًا، كالعنصرية التي تمثل هي الأخرى انحرافاً سرطانياً عن فكرة القومية، والطائفية كظاهرة اجتماعية كثيراً ما يتم توظيفها سياسياً، وهي لا تختلف كثيراً عن بقية الظواهر التي تعاني منها معظم المجتمعات، وخاصة تلك التي تعاني من مشاكل الوحدة الوطنية، ربما يكمن الفارق في توقيت تفاعل وتفاقم وتفجير هذه الظاهرة.

ومن يراقب خارطة الفوضى الحادة التي تنتاب منطقتنا العربية، عليه ابتداءً أن يميز بدقة بين نسيم الحرية والثورة في هذا البلد وبين رائحة البترول والأطماع الإقليمية في بلاد أخرى.

إن منطقتنا العربية تخضع الآن إلى ما يشبه مشروع سايكس - بيكو جديد، ولكن بأدوات وأنماط جديدة، تقوم على أسس عرقية ودينية، ويبدو على ضوء الحراك الحالي أن العد التنازلي لنظريات سادت عقب الحرب الباردة قد بدأ كنظرية الفوضى الخلاقة لبرنارد لويس؛ لتفكيك دول المنطقة، وإعادة تشكيلها على أسس طائفية وعرقية، وكذلك نظرية في صراع الحضارات.

تقدم الدراسة توصيفاً للحالة الطائفية في العراق والبحرين من حيث جذورها ومدخلاتها، وهل هي ظاهرة اجتماعية أو سياسية؛ إذ تمثل الطائفية في العراق معادلة معقدة من حيث أطرافها، ومن حيث مدخلاتها ومخرجاتها؛ ومن حيث تداخل أبعادها السياسية، والاجتماعية والدينية، فالطائفية في العراق ظاهرة دخيلة يمثل فيها العامل الخارجي النسبة الأكبر، كما أن الطائفية في العراق ليست متجذرة على المستوى الاجتماعي، فيما تختلف وظيفة الطائفية في البحرين من حيث عمق الظاهرة، وأطرافها، عما يجري في العراق.

تبحث الدراسة في خصائص الحراك الشعبي العراقي، ووظيفة الطائفية في المظاهرات البحرينية، وتسعى إلى استشراف مستقبل الطائفية في المنطقة العربية على ضوء الحراك في كل من العراق والبحرين، خاصة وأن الثورات التي تختلط فيها روائح البترول والطائفية، والتي يتغلب فيها العامل الخارجي على استحقاقات العامل الداخلي، تصب نتائجها غالباً في غير صالح الأمة، وتعمق وتزيد من حدة محاور الصراع الطائفي في المنطقة، وزيادة النفوذ الأجنبي فيها.

الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين



د. خالد المعيني

مدير مركز دراسات الاستقلال

يمكن وصف الطائفية على أنها انحراف سرطاني عن فكرة الدين المحبة تماماً، كالعنصرية التي تمثل هي الأخرى انحرافاً سرطانياً عن فكرة القومية، والطائفية كظاهرة اجتماعية كثيراً ما يتم توظيفها سياسياً وهي لا تختلف كثيراً عن بقية الظواهر التي تعاني منها معظم المجتمعات، وخاصة تلك التي تعاني من مشاكل الوحدة الوطنية، ربما يكمن الفارق في توقيت تفاعل وتفاقم وتفجير هذه الظاهرة.

وفي القواميس السياسية^(١) يطلق مصطلح الطائفية (sectarian) على صراع الجماعات الأيديولوجية؛ المتسم بالحق، وتكون الطائفية مرادفة للتأثير السياسي، وقد كان للطائفية تأثير سياسي مهم في الثورة الإنكليزية (١٦٤٨ - ١٦٦٠م)، كما تعد الطائفية المتمثلة بالعداء بين الكاثوليك والبروتستانت مصدراً رئيساً للمشاكل في أيرلندا.

وعادة ما تترافق الطائفية بصورة متلازمة مع الفشل الحكومي في خلق ثقافة وهوية واحدة، تجمع أبنائها بدلاً عن الثقافات الفرعية، وعجز الحكومات عن تحقيق العدالة الاجتماعية، وانعدام تكافؤ الفرص، وغياب الحريات الأساسية، كما يبقى أحد أهم هذه العوامل الداخلية، والتي تقف خلف بروز ظاهرة الطائفية، متمثلاً في إخفاق النخب، وتهميش دور الطبقة المتوسطة التي تشكل في جميع المجتمعات الناجحة قاطرة المجتمع، فهي الطبقة المنتجة سياسياً وفكرياً ومادياً، وعلى ضوء تماسكها يمكن قياس مستقبل أي مجتمع، وتشكل من خلال تنوعها صمام أمان المجتمعات، ومناعتها ضد الصدمات الخارجية والداخلية على حد سواء.

تبقى ظواهر اجتماعية كالطائفية والعنف كامن، وبمستويات لا تشكل خطورة، أو متفاوتة الظهور بصور متباينة من مجتمع لآخر، ما لم يتم تحريكها وتحفيزها من خلال العامل الخارجي، عند ذلك يتفاعل بقصد أو بدون قصد الاستحقاق الداخلي، والشعور بالتهميش مع العامل الخارجي الذي كثيراً ما يتسم بالصراع، وتناقض مصالح الدول، والرغبة في الهيمنة والنفوذ؛ وعندها تتحول الطائفية من شأن داخلي إلى وسيلة من وسائل الصراع، أو إلى ما يشبه حصان طروادة داخل المجتمع، يهدد بتفجير السلم والأمن المدني.

من يراقب خارطة الفوضى الحادة التي تنتاب منطقتنا العربية، عليه ابتداءً أن يميز بدقة بين نسيم الحرية والثورة في هذا البلد وبين رائحة البترول والأطماع الإقليمية في بلاد أخرى، فالثورة عبر التاريخ مفهوم إيجابي يؤسس لمتغيرات جذرية تصب في صالح الشعوب، ويعزز من وحدتها وسيادتها وتقدمها، ويسعى إلى

(١) معجم بلا كويل للعلوم السياسية، تأليف فرانك بيلي، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، سنة ٢٠٠٤م، ص ٥٩٨.

وتنقسم هذه الدراسة إلى عدد من المحاور، كما يلي:

المحور الأول: توصيف الحالة الطائفية في العراق والبحرين.

المحور الثاني: خصائص الحراك الشعبي العراقي.

المحور الثالث: وظيفة الطائفية في المظاهرات البحرينية.

المحور الرابع: مستقبل الطائفية في المنطقة العربية على ضوء الحراك في كل من العراق والبحرين.

المحور الأول

توصيف الحالة الطائفية في العراق والبحرين

أولاً: جذور ومدخلات الطائفية في العراق:

تمثل الطائفية في العراق معادلة معقدة من حيث أطرافها، ومن حيث مدخلاتها ومخرجاتها، ومن حيث تداخل أبعادها السياسية، والاجتماعية والدينية، الطائفية في العراق ظاهرة دخيلة يمثل فيها العامل الخارجي النسبة الأكبر، فالمجتمع العراقي بطبيعته مجتمع ريفي، لا يزال يخضع لمنظومة القيم الريفية بنسبة كبيرة منه؛ حيث تتوزع معظم القبائل والعشائر الكبيرة على أكثر من طائفة ومذهب، وبالتالي هناك شبه استحالة لاقتتال أبناء العمومة المتصاهرين -الذين تربطهم صلة الدم- على أساس طائفي ومذهبي، وهذا ما يمكن استنتاجه من دراسة تاريخ العراق؛ حيث لم يشهد حرباً طائفية واحدة.

لقد ترك الصراع العثماني - الفارسي أثراً كبيراً على ظاهرة الطائفية في العراق، فعلى مدى قرون طويلة تناوبت فيها كل من الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية على احتلال العراق، ولأكثر من مرة جعلاً منه ساحة لتصفية صراعاتهما القومية التوسعية، واتخذت هذه الصراعات الغطاء الديني؛ وذلك لزيادة التعبئة والمعنويات خلال القتال؛ حيث

رفاه المجتمعات، والشعوب عادة تثور إما تحت ضغط الطغاة والديكتاتورية، أو لانتزاع استقلالها وسيادتها تحت ظل الاحتلال والغزو والعدوان، وفي كلتا الحالتين فإن للثورة شروطها من حيث مدى كثافتها، وطبيعة ومشروعية أهدافها، وضرورة التفريق بين الفتنة على أساس طائفي وعنصري تقسيمي، وبين الثورة من جهة وبين الفوضى والحرية من جهة أخرى.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من خضوع منطقتنا العربية إلى ما يشبه مشروع سايكس - بيكو جديد، ولكن بأدوات وأنماط جديدة، تقوم على أسس عرقية ودينية، ويبدو على ضوء الحراك الحالي أن العد التنازلي لنظريات سادت عقب الحرب الباردة قد بدأ -كنظرية الفوضى الخلاقة لبرنارد لويس- لتفكيك دول المنطقة، وإعادة تشكيلها على أسس طائفية وعرقية، وكذلك نظرية في صراع الحضارات.

تلك الحالة بالضرورة تدفعنا لإثارة الأسئلة الإشكالية الآتية:

- هل الطائفية في العراق والبحرين متجذرة أفقياً في المجتمع، أم أنها طائفية سياسية طارئة يجري تحفيزها لخدمة أجندات إقليمية ودولية؟

- هل الحراك الطائفي الحالي في العراق والبحرين متشابه، وبنفس الدرجة؟

- من هو المستفيد النهائي من الشحن الطائفي في المنطقة، القوى الإقليمية الطامعة أم إسرائيل؟ أم جميع هذه الأطراف؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة تم استخدام المنهج النظري في قياس ما يجري في العراق والبحرين؛ على ضوء نظريات التقسيم المطروحة في المنطقة، وكذلك الاستعانة بالمدرسة الواقعية في التعامل مع الحقائق في العراق والبحرين كما هي، وليس كما نتمناها.

٢- معظم أحداث القتل كانت تجري من قبل جماعات مسلحة لا تمت بصلة إلى نسيج الشعب العراقي، ولا علاقة لها بالمقاومة العراقية المنشغلة بقتال القوات الأمريكية المحتلة، وكان الناس رهائن لهذه الجماعات التي يمكن وصفها بالإرهابية والطائفية، واتضح فيما بعد أنها ترتبط بجهات خارج العراق، ويمكن حصر معظم التصعيد الطائفي الذي وصل إلى حد الفتنة إلى أقطاب العملية السياسية الذين انخرطوا في مشروع الاحتلال القائم أساساً على قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية في العراق، بمعنى تقسيم العراق وتفتيته على أساس طائفي.

٣- لم يشهد العراق تصعيداً طائفيًا سوى في المناطق المختلطة، والتي يسهل إيقاع الفتنة فيها كبغداد وديالى، وحتى هذه المناطق فإنها لم تشهد أي حدث طائفي لمدة سنة منذ بداية الاحتلال، رغم غياب أية حكومة عراقية في السنة الأولى من الاحتلال، وحل كافة أجهزة الجيش والشرطة والأمن، مما يدل على أن ما وقع من حوادث ليس أكثر من افتعال لدوائر استخبارات الاحتلال تم تنفيذها بأيادٍ عراقية مأجورة.

٤- لم يلبث الشعب العراقي أن استعاد وعيه الوطني بسرعة فائقة؛ حيث لم يعد يصدق موضوع التقسيم الطائفي، حتى إن الطبقة السياسية في العراق أجبرت نتيجة هذا الوعي على تغيير خطابها السياسي ولبس ثوب الوطنية، في محاولة لكسب أصوات الناخبين، وبات من الواضح اليوم أن الطبقة السياسية التي حاولت تكريس التقسيم الطائفي والعنصري أصبحت معزولة تمامًا عن الشعب العراقي الذي يحملها مسئولية ما يعيشه من مأساة وتردي في الخدمات والأمن، وتفشي البطالة، ونهب منظم لثرواته.

استقرت العقيدة الدينية لدى الإمبراطورية العثمانية على مذهب معين في العراق، في حين دعم الصوفيون بالمقابل غطاءً طائفيًا آخرًا؛ لمناهضة العقيدة الدينية لجيوش الإمبراطورية العثمانية، واستندت أيضًا على مذهب معين في العراق، الأمر الذي خلق نقاط ارتكاز على مستوى الوجهاء، وتأسيس مؤسسات دينية تابعة لكل من الإمبراطورية العثمانية من جهة، والفرسية من جهة أخرى، ولم يكن الشعب العراقي طيلة هذه الحروب طرفًا في هذه الترتيبات التي هي في

حقيقة الأمر صراع قومي وتوسعي، لا يمت في صلة لا من قريب ولا من بعيد إلى جوهر الدين، وبسبب من طبيعة التركيبة الاجتماعية بقي نسيج الشعب العراقي سليمًا وقويًا كونه مجتمعًا ريفيًا وبدويًا تعمل تقاليده بصورة أساسية في التحكم

فيما ينشأ ويطرأ داخله من نزاعات، وتأخذ صلة الدم والمصاهرات الأولوية الأولى في إدارة علاقاته.

بعد دراسة الأحداث الأخيرة التي وقعت عام ٢٠٠٦م، ووصل فيها العراق إلى شفير الحرب الطائفية يمكن تثبيت الحقائق التالية:

١- الأحداث الطائفية المؤسفة التي وقعت وذهب ضحيتها عشرات الآلاف من الأبرياء^(١)، حدثت والعراقيون في ظل حالة الاحتلال الأمريكي، والذي كان يمر بأزمة شديدة نتيجة المقاومة العراقية بكافة طوائفها في النجف والفلوجة، والتي تجسدت في الوحدة الوطنية في معركة الفلوجة في نيسان ٢٠٠٤م.

(١) بلغ عدد القتلى من المدنيين العراقيين مليوناً وأربعمئة ألف عراقي، بحسب البحث الذي أصدرته جامعة جون هوبكنز وشركات استطلاع بريطانية، وتبلغ كلفة هذه الخسائر البشرية وفقاً للمعايير الأمريكية ثمانية ترليوناً وستمئة مليار دولار أمريكي، جوزيف ستيفليرز، حرب الثلاث ترليونات دولار، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان ٢٠٠٩م، وانظر كذلك الموقع الإلكتروني www.justforeignpolicy.com

ثانياً: هل الطائفية ظاهرة اجتماعية أم سياسية؟

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن الطائفية في العراق ليست متجذرة على المستوى الاجتماعي، بل هي رهينة -صعوداً ونزولاً- بعاملين: العامل الخارجي الذي يحاول جاهداً توظيف هذه الظاهرة لصالحه، من خلال إيقاد الفتنة الطائفية؛ بغية إضعاف المجتمع والدولة في العراق، سواء من قبل دول الجوار الإقليمية أو دول الاستعمار الكبرى؛ حيث سبق وأن راهن الاحتلال البريطاني مطلع القرن الماضي على نظرية «فرق تسد»؛ لتحقيق أقصى مكاسب يمكن تحقيقها في العراق. العامل الثاني محلي يتعلق بمؤسسات دينية، وشخصيات سياسية، وبذلك يمكن توصيف الطائفية في العراق على أنها طائفية سياسية على مستوى أحزاب ونخب، وعلى مؤسسات دينية يرتبط مصيرها وتمويلها على تعميق هذه الظاهرة.

كما أن معظم هذه المؤسسات ذات جذور وارتباطات، بل وأصول ليست عراقية، وأحياناً ليست عربية، ولا يمكن لها أن تنمو وتعيش وتحافظ على مكانتها وسط

عامة وبسطاء الناس إلا في مناخ الاحتقان والشحن الطائفي؛ حيث غالباً ما تستمد قوتها من هذا المناخ.

تختلف وظيفة الطائفية في البحرين من حيث عمق الظاهرة، وأطرافها، عما يجري في العراق، فإضافة إلى الفارق الشاسع في جذور المجتمع العراقي الضاربة في عمق التاريخ، والتي تمتد لأكثر من خمسة آلاف سنة، وهو الأمر الذي جعل من العراق دولة محورية عبر هذه الحقب الزمنية الطويلة، فإن عدد سكان البحرين الذي لا يتجاوز (٥٧٦٦٧٢ ألف نسمة) نصفهم تقريباً من المتجنسين، ومساحتها البالغة (٦٨٨ كم مربع)، هذه المعطيات عندما نقارنها جغرافياً وسكانياً مقارنة بالعراق الذي يبلغ عدد سكانه (٣٠

مليون نسمة) نسمة ومساحته البالغة (٤٣٥٠٠٠ ألف كم مربع)^(١)، إضافة إلى المرجعيات الدينية الرئيسية التي يستقر معظمها منذ مئات السنين في العراق. يمكن عندئذ أن ندرك الفارق الجوهرية الذي تتخذه ظاهرة الطائفية ما بين العراق والبحرين؛ حيث تفتقر البحرين على سبيل المثال لمثل مرجعيات ومؤسسات العراق الرئيسية، مما يدفعها إلى النظر إلى المرجعيات خارج حدودها.

المحور الثاني

خصائص الحراك الشعبي العراقي

أسوة بكثير من تجارب الشعوب المقهورة، يعتمد الشعب العراقي في استراتيجية مقاومته للاحتلال الأمريكي على المطالبة والصبر، فكثيراً ما تستجد وتتضج ظروف داخلية وخارجية ليست في الحسبان لتساهم في ترجيح كفة الشعوب في معادلة الصراع، وتحقيق المعادلة التاريخية في حماية الانتصار.

تأتي رياح الثورة العربية من تونس ومصر؛ لتعيد من جديد الأمل والثقة في النفوس، وتعيد بعضاً من توازن القوة في المنطقة مقابل اندفاع الضغوط الأجنبية والإقليمية إلى العمق العربي، نتيجة الفراغ الذي تركه العراق، ومن قبله مصر لصالح إسرائيل وإيران وتركيا.

في العراق تم على مستوى الشق العسكري إنزال هزيمة مذلة وقاسية بقوات الاحتلال الأمريكي، وتم طي صفحته من خلال اعتراف إدارة الاحتلال بالهزيمة، وإعلانه استراتيجية الهروب من العراق، وجدولة انسحابه، وبتوقيعات محددة، وما ضعف وتأرجح حكوماته المتعاقبة، وعدم استقرارها إلا انعكاس حقيقي لهذه الهزيمة، واندحار المشروع الأصلي للاحتلال، هذا الأمر وفي وقت مبكر دفع الشباب العراقي، وتحديداً منذ عام ٢٠٠٩م إلى المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات ضد تردي الأوضاع الخدمية والإنسانية والأمنية في

(١) حسب إحصائيات الجهاز المركزي للمعلومات في ٢٦ شباط ٢٠١١م
www.alwasatnews.com

ضوء انهياره عسكرياً، ليشكل أهم ملمح في المشهد السياسي العراقي القادم، وتأتي رياح الثورة العربية من تونس ومصر؛ لتعيد من جديد الأمل والثقة في النفوس، وتعيد بعضاً من توازن القوة في المنطقة مقابل اندفاع الضغوط الأجنبية والإقليمية إلى العمق العربي، نتيجة الفراغ الذي تركه العراق، ومن قبله مصر لصالح إسرائيل وإيران وتركيا.

للشعب العراقي خصوصية مقارنة بنموذجي الثورة التونسية والمصرية، فعدا عن حالة الاحتلال الأجنبي، فإن التجانس سمة واضحة في نواة الثورتين، في حين هناك حساسية مفروطة في تداول أهداف كبرى على مستوى قد يفجر الخلافات في وسط المتظاهرين والشباب، لذا فإن الأهداف المرحلية التي اتخذها الحراك الشعبي العراقي لم يتعد سقفها ما يشعر به المواطن مباشرة، ويمكن إجمالها على الشكل التالي:

(نقص الخدمات، وتفشي البطالة في وسط الشباب، وملفات الفساد والفاستدين، وتحسين مفردات البطاقة التموينية، إطلاق سراح المعتقلين، سن قانون فوري لرعاية ملايين الأرملة والأيتام، زيادة رواتب المتقاعدين)، وتعتبر هذه المطالب هي الحزمة الأولى التي تم التركيز عليها، أما الأهداف على المدى المتوسط والأكثر عمقاً فهي تلك الأهداف التي يتحسس خطورتها، وتتفاعل معها شريحة المثقفين والشباب المتتورين الذين يدركون مدى خطورة هذه الأهداف، وتأثيرها الفعلي والمحرك للتغيير الحقيقي في مستقبل العراق، وهذه الأهداف الرئيسة للحراك الشعبي هي: (إلغاء الاتفاقية الأمنية، وطرد الاحتلال الأمريكي، تعديل الدستور وإسقاط النظام السياسي للمحاصصة الطائفية المكرس في الدستور النافذ بعد الاحتلال، وتجريم كل من يتبناه ويروج له، رفض الفيدرالية والحفاظ على هوية كركوك العراقية، وقف التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سن قانون للأحزاب والانتخابات، المطالبة بتعويضات مادية ومعنوية جراء الغزو الأمريكي البريطاني).

عدة محافظات رئيسة، كالبصرة وبغداد والسليمانية، تشكل هذه الأساليب بمجموعها نمطاً جديداً من الممانعة والمقاومة ذات الطابع المدني^(١).

ولكن بعد ما يقارب من ثمانية أعوام من عمر الاحتلال، ما المؤشرات الإيجابية في القضية العراقية عدا النصر العسكري؟ المؤشر الخطير الأول والذي يمثل نصراً لا يقل أهمية عن النصر العسكري يكمن في المستوى الاجتماعي، وتصاعد الحراك الشعبي، وتحديدًا في عودة الوعي العميق للشعب العراقي، واستعادته لهويته ولحمته الوطنية بعد تساقط الادعاءات المزيفة، وانتهاء مفعول (المورفين) الطائفي والعنصري، ساعد في ذلك زيف ادعاءات التحرير التي حاول تسويقها عرابو الاحتلال، وهم طبقة سياسية من شذاذ الآفاق ليست لديهم قضية في العراق يدافعون من أجلها سوى مصالحهم، هذه الطبقة تتراوح ما بين عملاء رسميين للاحتلال جاءوا مع الدبابة الأمريكية، وما بين انتهازيين وطفيليين التحقوا فيما بعد بعملية الاحتلال السياسية.

كما أن تدهور أوضاع الشعب المعيشية، وتفاقم البطالة، وحجم السرقات، والنهب المنظم لثروات العراق الهائلة الذي تمارسه عصابات السلطة، والتي تطلق على نفسها صفة أحزاب؛ شكلت بركاناً لا يحمد عقباه، ولا يمكن التحكم بانفجاره، فالشباب العراقي اليأس والمحبط، والذي يمثل ٥٠٪ من نسبة السكان معظمهم دون سن العشرين، والذين لم يعد لديهم ما يخسروه يمثلون اليوم العمود الفقري للحراك الشعبي العراقي وخزان متقد للثورة^(٢).

على المستوى الدولي والإقليمي يأتي اضمحلال الدور الأمريكي في العراق، وانحساره سياسياً على

(١) خالد المعيني، الموجة الثانية، المقاومة العراقية وقواعد التحكم بالمستقبل، دار المعرفة للنشر، بيروت، ٢٠١١م.

(٢) تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد الشباب العراقي دون سن ١٩ عاماً يبلغ نحو نصف سكان العراق، أكثر من نصفهم عاطل عن العمل ، www. Iraqkhair.com ، www.darbabl.net ،

يتم التعرض للقوات الحكومية، أو تدمير ونهب وحرق الممتلكات العامة، والأهم من ذلك كله تحصن جميع المتظاهرين بالهوية العراقية الوطنية، وليست طائفية، وتمتلك رؤيا وأهداف واضحة المعالم، تقبل القسمة على جميع أبناء الشعب العراقي، ومن خلال هذه المؤشرات الجدية يمكن القول بأن الشعب العراقي على عتبة تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتحررية المتمثلة بتحقيق الاستقلال الناجز، والحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وصيانة هويته العربية والإسلامية.

المحور الثالث

وظيفة الطائفية في المظاهرات البحرينية

تتبع مشكلة البحرين الطائفية من عنصرين: العنصر الأول محلي داخلي، يتمثل في ذلك الصراع الديمغرافي بين الوافدين من الخارج، وكون أطراف هذا الصراع مهما بلغ حجمها فهم أقلية سكانية؛ نظراً للكثافة القليلة للسكان في البحرين، مقارنة بمفهوم الدولة، كما تتخذ المعارضة التي تقود الحراك الشعبي والتي تمثل أغلبية السكان لنفسها غطاءً طائفيًا على شكل منظمات وجمعيات، وتتصرف في مطالبها على أساس المظلومية، وعلى أنها أغلبية طائفية، وهو مبدأ مدمر للدول، وينذر دائماً بمخاطر على الوحدة الوطنية، ويدفع بالمقابل (الأخر) إلى التخندق طائفيًا أيضاً في حين أن المطلوب من المعارضة لكي ينطبق عليها وصف الثورة أو شرعية التغيير والإصلاح -مهما كان سقوفها واستحقاقاتها مشروعة- أن يتوفر شكلاً ومضموناً شرط الأغلبية السياسية، وليس الأغلبية الطائفية^(١).

(١) أطلقت خمس جمعيات سياسية معارضة (الوفاق، وعد، التجمع القومي، التجمع الوطني، الإخاء الوطني) وثيقة المنامة تحت عنوان «طريق البحرين إلى الحرية والديمقراطية». وجددت الجمعيات الخمس في الوثيقة -التي أعلنت عنها في مؤتمر صحافي عقدته في (١٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١م) في مقرر جمعية وعد=

الأهداف الرئيسة لانطلاق الثورة العراقية المعاصرة:

إسقاط حكومة المحاصصة الطائفية بدستورها وهياكلها التي خلفها الاحتلال في المنطقة الخضراء، واستبدالها بحكومة كفاءات وطنية مستقلة.

محاربة الفساد، ومحاكمة الفاسدين، وملاحقة الهاربين منهم خارج العراق.

تقديم الخدمات الضرورية للشعب العراقي، وتحسين مستواه المعيشي.

ومن خلال دراسة معمقة للمزاج الحالي للشعب العراقي ممزوجة ببعض الأهداف العقلانية يمكن صياغة الأهداف الرئيسة التالية لانطلاق الثورة العراقية المعاصرة:

أولاً: إسقاط حكومة المحاصصة الطائفية بدستورها وهياكلها التي خلفها الاحتلال في المنطقة الخضراء، واستبدالها بحكومة كفاءات وطنية مستقلة.

ثانياً: محاربة الفساد، ومحاكمة الفاسدين، وملاحقة الهاربين منهم خارج العراق.

ثالثاً: تقديم الخدمات الضرورية للشعب العراقي، وتحسين مستواه المعيشي.

من شأن الحراك الشعبي أن يبشر بولوج الشعب العراقي إلى المرحلة الثانية، والموجة الثانية من مقاومته بشقها السياسي والمدني، والذي يهدف إلى تصفية آثار الاحتلال السياسية والاجتماعية، واستكمال ما بدأتها المقاومة العراقية في المرحلة الأولى من الصراع، هذه المقاومة الباسلة التي أجهزت بدماء أبنائها البررة على مشروع الاحتلال في شقه العسكري، وكبدته خسائر مادية وبشرية هائلة، أسفرت ملامح هذه المرحلة بمحتواها السلمي المدني عن سلوكيات حضارية لدى المتظاهرين الشباب، فلم

جميع القطع الأخرى تلقائياً .

لم يكن العامل الدولي بعيداً عما يجري في البحرين، فالبحرين في نهاية المطاف -وفي موقعها كجزيرة حساسة في وسط الخليج تتوسط قطر والسعودية- تعد قاعدة عسكرية متقدمة للقوات الأمريكية .

وقد تبدو المطالب التي يرفعها المتظاهرون في البحرين من الناحية الظاهرية، وحتى الموضوعية، مشروعة؛ تتمثل بنقل جزء من صلاحيات وامتيازات الملك إلى مجلس النواب المنتخب، خاصة وأن مناصب سيادية كمنصب رئيس الوزراء يحتكره شخص من العائلة المالكة، ومنذ أربعين سنة، إلا أن طبيعة هذه المطالب في حُمل نجاح الثورات العربية، وقدرتها على إزاحة دكتاتوريات لم يكن من المتوقع إزاحتها، فإن مطالب المعارضة البحرينية قد تتطور باتجاه تغيير النظام الملكي في البحرين .

من جهة ثانية كشفت تطورات الثورات والانتفاضات والحراك الشعب العربي أن إيران بدورها وكعادتها ليست راغبة في أن تكون بعيدة عن توظيف هذه الانتفاضات لصالح مشروعاتها الاستراتيجية في المنطقة، والذي قد يتنافس مع المشروع الأمريكي، ولكنه لا يصل حد الصراع، فالطرفان يدركان جيداً لعبة المصالح وإدارتها بينهما وفق قاعدة الكلفة والمنفعة، وخضوع كل شيء في السياسة لمبدأ الصفقة (The Deal) التي تجيدها بإتقان كل من واشنطن وطهران. ففي العراق بعد الاحتلال اعترفت إيران مباشرة بحكومة الشيطان الأكبر، ودعمت وناورت داخل العملية السياسية بزجها كافة أدواتها ومراجعها لدعم عملية الاحتلال السياسية وإنقاذها، وفي نفس الوقت سلّحت ودرّبت وموّلت ميليشيات مسلحة خارج العملية السياسية لضرب القوات الأمريكية، فاضطرت الولايات المتحدة في ظل غياب عربي كامل إلى التفاهم والتفاوض مع إيران، وتقاسم

العنصر الثاني الذي ترك ظلاله على الحراك الثوري في البحرين هو خطورة موقع البحرين من الناحية الجيوبولوتيكية (الجغرافية السياسية) في الصراع الإقليمي المتصاعد والمحتدم، الذي بدأت ملامحه تتضح على شكل محاور بخطوط تقسيم طائفية جديدة للصراع تقوم على أساس طائفي ومذهبي، محور تقوده إيران، ومحور آخر يقوده العرب، وبالتالي هناك حساسية عالية من أية دعوات لتغيير أي نظام ملكي خليجي يعتبر في النهاية موطئ قدم لصالح مشروع إيران القومي التوسعي الذي يعتبر الخليج العربي بحيرة فارسية تحيط بها شعوب تدين بولاية الفقيه .

من هنا جاءت ردة الفعل العسكرية السريعة والحازمة لدول الخليج على الحراك الثوري الشعبي في البحرين، مما شكّل تناقضاً ومفارقة في موقف دول الخليج مما جرى من ثورات في بقية الدول العربية خاصة في ليبيا، والذي وصل إلى حد المشاركة عسكرياً مع قوات الناتو الغربية لدعم الثورة هناك، في حين ساهمت قوات درع الجزيرة في إعادة الهدوء إلى البحرين؛ خوفاً من تداعيات التغيير التي قد تحصل في البحرين، وتترك آثارها على بقية دول الخليج برمتها، والتي تكاد يتشابه وضعها من حيث نظام الحكم والطبيعة الاجتماعية، وكانت هناك خشية في خضم حُمل نجاح الثورات العربية أن تجري الأمور فيما لو نجحت المعارضة في إسقاط النظام في البحرين وفق لعبة (الدومينو)، فبمجرد سقوط القطعة الصغيرة الأولى - البحرين - سوف تتداعى

=في أم الحصم- مطالبها، والمتمثلة في: حكومة منتخبة تمثل الإرادة الشعبية، ونظام انتخابي عادل يتضمن دوائر انتخابية عادلة تحقق المساواة بين المواطنين وفق نظام صوت لكل مواطن، وسلطة تشريعية تتكون من غرفة واحدة منتخبة، وتتفرد بكامل الصلاحيات التشريعية والرقابية والمالية والسياسية، وقيام سلطة قضائية موثوقة مستقلة. وشددت الجمعيات على ضرورة أن يكون الأمن للجميع، عبر اشتراك جميع مكونات المجتمع البحريني في تشكيل الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة .



خريطة توضح موقع البحرين الحساس في ظل تصاعد الصراع الإقليمي بالمنطقة

لنفوذها مقابل الإقرار لها بهذا النفوذ.

وللدلالة على البعد الطائفي والازدواجية التي تتعامل به إيران فيما يخص الموقف من المظاهرات العربية نلاحظ صدور فتاوى دينية من مراجع داخل إيران تحرم التظاهرات في العراق، وتعتبرها مريبة في حين تتبنى مظاهرات البحرين وتعتبرها ثورة، ولا يمكن أن نفسّر وقوف أعضاء البرلمان العراقي الموالين لإيران وتعليق أعمالهم حداثاً على أرواح شهداء التظاهرات في البحرين في حين يعتبر شهداء التظاهرات العراقية يوم ٢٥ شباط التي عمت العراق من أقصاه إلى أقصاه بأنهم إرهابيون إلا في نفس السياق والاصطفاف الطائفي^(١).

(١) على الرغم من أن الاعتصامات والتظاهرات في العراق كانت مبكرة، إلا أنها حُرمت من التغطية الإعلامية، ولكن على ضوء ربيع الثورات العربية فإن تظاهرات ثورة الغضب العراقية التي انطلقت في أكثر من ست عشرة محافظة من مجموع ثماني عشرة محافظة عراقية، وامتدت على مستوى ستين مدينة عراقية، وسط دعوات حكومية ودينية من مراجع من مختلف الطوائف لإجهاضها، ألا إنها رسمت في ذلك اليوم حجم الغضب العراقي، وجوهر الوحدة =

النفوذ والمصالح في العراق إلى حد إقرار أمريكا لهذا النفوذ عندما خضعت للفتوى الإيراني حول من يكون رئيس الوزراء العراقي في الانتخابات الأخيرة.

إن الهدف الاستراتيجي الإيراني في المنطقة هدف قومي توسعي بامتياز، والادعاء الطائفي ليس سوى وسيلة جذابة لتمرير هذا المشروع الذي يتلخص بكل بساطة في (جعل الخليج العربي بحيرة فارسية تحيط بها منطقة تمثل مجالها الحيوي؛ تسكنها شعوب خاضعة لإيران وفق مبدأ ولاية الفقيه)، وهي في سياق تحقيق هذا الهدف تسعى بكل الوسائل إلى تحسين شروط تفاوضها مع أمريكا، وتستخدم في هذا السعي حزمة مختلفة من الوسائل التي تتم عن ازدواجية سياسية تصل حد النفاق السياسي، ولديها الاستعداد للمساومة على ذلك في كافة ملفاتها ابتداءً من الملف النووي، وقضية تهديد إسرائيل ولبنان وفلسطين، واستقرار العراق وأفغانستان، وضمّان مصالح الغرب النفطية في المنطقة التي ستخضع

المحور الرابع

مستقبل الطائفية في المنطقة العربية على ضوء الحراك في كل من العراق والبحرين

أولاً: المحركات الحقيقية للثورات العربية:

على الرغم من أن التوقيعات المتقاربة لاندلاع الثورات العربية تثير أكثر من تساؤل وعلامة استفهام؛ لاستحالة الاتفاق أو التنسيق المسبق بين شعوب المنطقة في آن واحد، إلا أن ما حصل ويحصل بالتأكيد نوع من الهزات العنيفة والعميقة التي ضربت الأنظمة السياسية بشدة، وجعلتها تترنح أمام إرادة وطاقة جبارة غير مسبوقة للشعوب العربية، مما جعل هذه الأنظمة تفقد قدرتها على التحكم والسيطرة، هذه الظاهرة أسفرت عن جملة حقائق ونتائج لا تزال بعد لم يظهر كامل ملامحها النهائية، وهي بحاجة إلى الوقوف عند منعطفاتها الحادة، ودراسة دوافعها وخلفياتها، وحساب حدود تطورها، ونتائجها المحتملة، وتأثير مجمل ذلك على مستقبل المنطقة العربية.

لقد أصبح من الواضح أن مدى ومستوى وسقف تطور كل حالة، وبغض النظر عن قدح الزناد، والأسباب المباشرة لها، إنما يستمد خصوصيته من حاصل امتزاج نسبة العامل الخارجي وتوجهاته مع نسبة تراكم الاستحقاق الداخلي الذي يكاد يكون منسوبه متشابهاً في كافة المجتمعات العربية، بما فيها تلك الأقطار التي لم تتدلع فيها بعد اضطرابات أو انتفاضات أو ثورات حتى الآن.

لم يتوقع رؤاد الموجة الأولى من ثورات استقلال الأقطار العربية في عقود منتصف القرن الماضي بأن يبقى هذا الاستقلال شكلياً وحيثاً في حدود الاستقلال السياسي، فالثورات التحررية الوطنية

= الوطنية، وعمق الوعي الوطني، فالمطالب كادت تكون متشابهة في البصرة وبغداد والسليمانية، ودماء أكثر من عشرين شهيداً سالت واختلطت على مختلف مدن المحافظات العراقية دون تمييز على أساس العرق أو الطائفة أو الدين.

www.alhurriyya.com

لا تنتهي بإحراز الاستقلال السياسي، فهو يبقى وهمياً وقلقاً وهشاً إذا لم يسفر عن تبدلات عميقة وجذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لقد أدى الإخفاق المستمر، وتراكم الفشل تحت ذريعة الشعارات الأيديولوجية والشرعية الثورية، ونظرية المؤامرة إلى انزلاق معظم هذه الأنظمة إلى الديكتاتورية والفردية، ووصلت من حيث كبت الحريات والفساد إلى مستويات أسوأ بكثير من مراحل ما قبل الثورة والاستقلال، وتحول معظمها بمرور الزمن إلى أجهزة بوليسية قمعية، والنتيجة تحول مفهوم الأمن الوطني ليمتحوّر حول أمن الرئيس، وأمن النظام؛ بدلاً عن أمن المجتمع: غذائياً وسياسياً وثقافياً، والذي يشكل بتكامل عناصره حصانة الجبهة الداخلية، ومناعتها ضد الاختراقات الخارجية.

وفي أي مجتمع يمثل البناء السياسي انعكاساً للبنيتين الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل فشل شبه تام، وعجز عن معالجة مشاكل المجتمع العربي السياسية المتعلقة بإطلاق الحريات بمختلف أشكالها، وفي مقدمتها الحريات السياسية المتعلقة بآليات الحكم، وتداول السلطة سلمياً، وكذلك حريات التعبير عن الرأي التي تضمن تنفيس المجتمع عن مشاعره، ومعاناته، وأحاسيسه، وما يتعرض له من مظالم، كل ذلك أدى إلى تناقض حاد ما بين شعارات الأنظمة وإعلامها، وبين حقائق الوعي السياسي الشعبي القائم على المعاناة اليومية.

من جانب آخر ولّد الفشل الاقتصادي المتمثل في انعدام فرص العمل لجيوش من الشباب العاطلين تفاوتاً حاداً في المستوى المعيشي، وازدياد شريحة الفقراء والبؤس، وامتداد أحياء كاملة من الصفيح باتت لازمة للمدن العربية.

في ظل هذه الأزمات شاهدنا كيف وجدت السلطة والحكومات العربية نفسها وجهاً لوجه أمام الشعب، وكيف تحولت الدبابات والآليات إلى مجرد خرقة أمام إرادة الشعب الغاضب، وهذه إشارة واضحة على

مستقبله ومصيره بنفسه.

الدرس الثاني: انتهاء أسطورة البقاء في الحكم مدى الحياة في الأنظمة العربية، وكذلك مغادرة الأنظمة لفكرة الاستخفاف بإرادة الشعب، وبقدرته على الثورة والتغيير.

الدرس الثالث: انحسار دور الأحزاب الأيديولوجية التقليدية، وسقوط معظم الهياكل السياسية لجيل وموجة الاستقلال الأولى (أنظمة، انتخابات شكلية، برلمانات وهمية، أحزاب شمولية)، وبروز الشباب كشريحة جديدة محرّكة للمجتمع، ومعبّرة عن حقيقة إرادته، وصانعة لقراراته.

الدرس الرابع: وضعت ثورات الشباب العربي أثقالاً وتحديات أمام الفكر السياسي العربي، في قدرته على مواكبة واستيعاب هذه المتغيرات السريعة، وإمكانية تأطيرها بمعادلات تفي بتوظيفها بالاتجاه الصحيح، ومن الواضح أن طريقة التفكير المتخلفة التي يفكر بها الكثير من المثقفين العرب أصبحت بفعل هذه الثورات كأنها من التراث أكثر من كونها فكرًا حيًا يستجيب لمتطلبات غليان الشباب.

الدرس الخامس: في المجتمعات التي تعاني من مشاكل الوحدة الوطنية، وتفشي ظاهرة الطائفية، فإن عدم الثقة والتخوف من الآخر قد يدفع بعض الأطراف، نتيجة حسابات ضيقة، إلى عدم المساهمة الفعّالة أو المشاركة في الثورات؛ خشية أن تؤول نتائج هذه الثورات إلى الإخلال بالتوازن في السلطة لصالح هذا الطرف أو ذاك.

إن السؤال المركزي الذي يحتاج إلى إجابة مبكرة من لدن المفكرين العرب هو: أين سيستقر مصب ومصير هذه الثورات؟ وما حدود تأثيرها؟

هل هي ثورات مستوفية لشروط ومعايير مفهوم الثورات الحقيقية، أم هي موجات ثورية جديدة لتأكيد استقلال الموجة الأولى التي حصلت في القرن الماضي،

حجم الانغلاق والعزلة التي تعاني منها النخب العربية الحاكمة، ووجود فجوة كبيرة بينهما، وعدم تبلور أية حلقات وسطية، أو صمامات تنفيس للضغط، والمتمثلة بمنظمات المجتمع المدني، وتراجع واضمحلال دور الأحزاب التقليدية، سواء كانت أحزاب السلطة أو المعارضة، وانفصامها عن الشارع، هذه الصمامات التي تتيح في مجتمعات الغرب على سبيل المثال تخفيف حدة الاصطدام، وتؤدي وظيفة امتصاصها عند تعرض المجتمعات لهزات وأزمات طارئة.

إن هذا الفشل الأفقي في بناء مقومات الهوية الوطنية مقابل الهويات الثقافية الفرعية (الطائفية والعنصرية)، وكذلك تدهور مستوى معيشة الفرد العربي؛ من خلال تراجع وإخفاق كافة خطط التنمية المستدامة، وتغول السلطات أمنياً وبوليسياً على حساب حريات المواطن الأساسية، وتراكم الغضب والشعور لدى ملايين الشباب بانعدام الأمل بالمستقبل، والإحباط واليأس الناجم عن حجم البطالة، مقابل طوفان من الفساد الإداري والمالي الذي ينخر المجتمعات؛ كل هذه الأسباب الكامنة، والتي استغرق تراكمها أكثر من نصف قرن من الإخفاقات والفشل والقمع على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، شكّلت مقدمات ومدخلات حاسمة كان لا بد لها أن تتفجر في أي لحظة، سواء كان منشأ توقيت وتصنيع جهاز التفجير محلياً أو خارجياً، وتسفر عن المخرجات التي نحن اليوم بصدد اللحاق بها.

على الرغم من أن ظاهرة الثورات التي تعم المنطقة العربية كالزلازل الذي يضرب مناطق بقوة، ولكن ذلك لا يعني أن بقية المناطق لم تتأثر، لا تزال قيد التبلور، ولم تسفر بشكل واضح عن كافة نتائجها وأبعادها، وحدود وعمق تأثيراتها، إلا أنه يمكن حتى الآن استقراء واستنباط بعض الدروس التي باتت شبه ثابتة ومستقرة على الأقل في الدول التي تتعرض لهذه الثورات:

الدرس الأول: إعادة الاعتبار للشعب، واستعادته الثقة بالنفس، والشعور بأنه شعب حي قادر على رسم

حاددة على أساس طائفي وعرقي.

إن هذه الثورات بحاجة إلى جهد فكري وسياسي، وهو من اختصاص النخب الشابة لصياغة مثل هذه المعادلة، على أن تكون معادلة حقيقية ونقية، وتنتمي إلى جوهر هذه الأمة، بعيداً عن الاستساخ والتلاعب الخارجي وتurf الصالونات الفكرية.

ثانيًا: المخططات الدولية لتقسيم المنطقة والدور الإقليمي:

تكاد ملامح صورة الحراك السياسي في المنطقة العربية تتكامل على ضوء ربط مخرجات وسلوك الأطراف الإقليمية الرئيسة في المنطقة مع تصريحات وتحركات وكلاء هذه الأطراف من لاعبين محليين صغار في المنطقة العربية.

إت صاموئيل هنتجتون في كتابه صراع الحضارات الذي أصدره عام ١٩٩٦م، ونظر له بمقالة منذ عام ١٩٩٣م قد

أسدل الستار على نمط الصراعات الأيديولوجية التي سادت حقبة الحرب الباردة في ظل حقبة ثنائية تحكم العالم، وأسّس فكرياً لأنماط جديدة من الصراعات تقوم على خطوط تقسيم عرقية وطائفية، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار رسالة هنري كيسنجر إلى الرئيس أوباما عام ٢٠١٠م، ونصيحته بعدم إهمال ملف العراق؛ حيث ورد في فحوى رسالته: (إن تفجير المنطقة طائفيًا يبدأ من بغداد، في حين يبدأ تفجير المنطقة برمتها على أساس عنصري يبدأ من كركوك)^(١).

من جانب آخر، علينا أن لا ننسى قرار تقسيم

(١) جريدة القيس الكويتية ثلاثاء ٣٠ أغسطس ٢٠١١م، غرة شوال ١٤٣٢هـ، العدد ١٣٧٤ على الرابط التالي:

<http://alqabas.com.kw/Article.aspx?id=726917&date=30082011>

وستقف حدودها حبيسة عند تغيير سطحي يطال الأنظمة السياسية واستبدالها بأنظمة أخرى، وإذا كان شعار هذه الثورات يتراوح ما بين (الشعب يريد إصلاح النظام، أو تغيير النظام)، فهل سيكرر الفشل التاريخي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي؟

حتى الآن تفيد جميع المؤشرات أن هذه الثورات انطلقت بعفوية وتلقائية دون تخطيط مسبق، وتفتقر إلى قيادات متمرسة، أو رؤية سياسية واضحة للمستقبل، مما يستلزم إيجاد مشروع عربي متكامل لاستيعاب هذا المخاض العسير، وضمان ولادته بشكل سليم وصحي، بعيداً عن الاستهدافات الخارجية التي قد تسرق أحلام الجيل العربي الجديد النائر.

ففي هذه اللحظة التاريخية والانتقالية الحرجة التي يمر بها الشعب العربي علينا أن نميز بدقة بين الانفعالات الجماهيرية المكبوتة، والتي تعبر عن نفسها بطريقة (الشعب يريد تغيير النظام)،

وبين إمكانية توظيف هذه اللحظات التاريخية لتحقيق قفزة نوعية حقيقية لتغيير واقع ومصير هذه الأمة، وتهيئة الظروف اللازمة والأفكار المناسبة للتأسيس لمرحلة جديدة من الاستقلال السياسي القائم على الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي، وصياغة معادلة تضمن ربط تغيير النظام بإحداث تغييرات أفقية على مستوى المجتمع والحرريات.

إن إغفال مثل هذه المعادلة، ومثل هذا الربط قد يعيد المنطقة إلى مربع الاستقلال الناقص الأول، وإذا كان نموذج الاستقلال والثورات الأول قد أسفر عبر مسيرة نصف قرن نتيجة الفشل الاقتصادي والاجتماعي عن انغلاق وانعزال وديكتاتورية الأنظمة، فإن تكرار الثورة على مستوى تغيير الأنظمة السياسية فقط قد يؤدي إلى غربة هذه الأنظمة، وإلى انقسامات مجتمعية

من مصر وتونس مستوفية لكافة شروط الثورات قد لا يمت بصلة من حيث المقدمات والمخرجات لما يجري حالياً في سوريا واليمن، أو في البحرين.

وبالنظر لحالة التدهور والضعف الذي تمر به الدول العربية، فإن منطقتنا أصبحت منطقة واهنة تخضع للتأثيرات الإقليمية بشدة في ظل غياب مشروع عربي واضح، من هنا جاءت الثورات العربية كرد فعل على هذا الضعف، ولتعيد الأمل للمستقبل، إلا أن هذه الثورات ليست في مسار

واحد؛ نتيجة اختلاف الأهداف والغايات، وتداخل العناصر الداخلية، وامتزاجها مع العناصر الخارجية؛ فالثورات الشعبية الكبرى التي حصلت في مصر وتونس لا شك أنها تسهم في قوة الأمة، لاسيما أنها حصلت في دول محورية كمصر على سبيل المثال، أما

الثورات التي تختلط فيها روائح البترول والطائفية، والتي يتغلب فيها العامل الخارجي على استحقاقات العامل الداخلي، فإن نتائج مثل هذه الثورات إن صح التعبير قد تصبّ في غير صالح الأمة، وتعمق وتزيد من حدة محاور الصراع الطائفي في المنطقة، وزيادة النفوذ الأجنبي فيها.

إن خارطة المنطقة تتجه إلى مزيد من التشرذم والتقسيم إلى دويلات طائفية وعنصرية، سوف يدين بعضها بسبب هزالتها وضعفها إلى ولاية الفقيه في إيران؛ حيث تتصرف إيران كحامٍ لطائفة معينة من العرب، في حين ستجذب ويتوزع ما تبقى من دويلات إلى قوى إقليمية ودولية جديدة طامعة بثروات المنطقة.

العراق المصادق عليه من قبل الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٧م، والذي اقترحه وقدمه نائب الرئيس الأمريكي الحالي جوزيف بايدن، سنجد دون أدنى شك بأن المستفيد النهائي (End usser) والرئيس من مسار تقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية عنصرية متناحرة هو إسرائيل؛ حيث سبق لرئيسة وزراء الكيان الصهيوني غولدا مائير أن صرّحت عندما سُئلت عن مفهوم إسرائيل للسلام بأنه يعني بالنسبة لإسرائيل أن تحيط بها دويلات طوائف.

اليوم وبعد أن أزيح العراق عن موقعه كحجر زاوية وقطب الرchy في توازن القوة في المنطقة، على يد القوى العظمى في العالم، فقد أدى تداخل الضغط الحاصل جراء ذلك إلى اندفاعات إقليمية غير مسبوقة في المنطقة على ضوء غياب المشروع

العربي، ولأن أعداء العرب يخططون لعشرات السنين قبل أن ينفذوا، في حين يعمل العرب بطريقة الفعل ورد الفعل، وفي حين يتصرف أعداء العرب بحكمة وعقلانية، ويتصرف العرب بعاطفة ومزاجية؛ فإن خارطة المنطقة تتجه إلى مزيد من التشرذم والتقسيم إلى دويلات طائفية وعنصرية، سوف يدين بعضها بسبب هزالتها وضعفها إلى ولاية الفقيه في إيران؛ حيث تتصرف إيران كحامٍ لطائفة معينة من العرب، في حين ستجذب ويتوزع ما تبقى من دويلات إلى قوى إقليمية ودولية جديدة طامعة بثروات المنطقة.

إن تقسيم المنطقة في هذه المرحلة أشبه ما يكون (بسايكس - بيكو) جديد، يخدم المصالح الاستراتيجية وطموحات إسرائيل، وبقية الدول الإقليمية الصاعدة، وعلينا أن نفكّر وفق هذه الخلفية والحقائق كل ما يجري في منطقتنا حالياً من صفقات، ونصيّف حتى الثورات، فما جرى من ثورات نقية ونموذجية في كل

معلومات إضافية

القوى الشيعية المعارضة في البحرين

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية:

تعد جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (الشيعية) من أكبر جماعات المعارضة البحرينية، وتصنف تاريخياً بوصفها وريثاً لـ«حركة أحرار البحرين» التي كانت المحرك الرئيس للاحتجاجات المطالبة بعودة الحياة البرلمانية بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨م.

تأسست جمعية الوفاق رسمياً عام ٢٠٠١م بعد إصدار ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة عفواً عاماً، أعقبه عودة قياديي الجمعية من المنفى بلندن، وتحول الوفاق إلى أكبر جمعية سياسية من حيث عدد الأعضاء في البحرين.

يقود جمعية الوفاق المدعو «علي سلمان»، غير أن وثيقة نشرها موقع ويكيليكس ويعود تاريخها لعام ٢٠٠٨م ذكرت أن الموجه الفعلي للجمعية هو المرجع الشيعي البحريني «عيسى قاسم».

قاطعت جمعية الوفاق انتخابات عام ٢٠٠٢م، وبررت حينذاك مقاطعتها تلك برفضها تعيين الحكومة مجلساً موازياً للبرلمان المنتخب وبنفس صلاحيته.

وقد شهدت الوفاق أول انشقاق في صفوفها عام ٢٠٠٥م بتأسيس حسن مشيمع حركة حق إثر خلافات بشأن المشاركة في الانتخابات. وإثر هذا الانشقاق شاركت الوفاق في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦م، وحصلت على ١٧ مقعداً من أصل ١٨ مرشحاً لها؛ لتكون بذلك أكبر كتلة برلمانية.

وعادت الوفاق وشاركت في الانتخابات البرلمانية البحرينية عام ٢٠١٠م؛ حيث فازت بـ١٨ مقعداً ترشحت لها من أصل ٤٠ نائباً في البرلمان البحريني، لتشكل أكبر كتلة برلمانية.

بعد أيام من بدء الاحتجاجات في البحرين في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١م علّقت جمعية الوفاق عضوية نوابها الـ١٨ في البرلمان البحريني؛ احتجاجاً على مقتل عدد من المتظاهرين، وطالبت بسحب الجيش والأمن من دوار اللؤلؤة الذي يعتصم فيه المحتجون.

تبع ذلك بأيام إعلان الوفاق استقالة نوابها من البرلمان البحريني؛ بسبب ما قالت: إنه مواجهة الحكومة للمطالب السياسية العادلة بلغة «المجازر والإرهاب».

وقد حددت جمعية الوفاق منذ بداية الاحتجاجات مطالبها بتأسيس ملكية دستورية ينتخب فيها الشعب الوزراء، ومساءلة الحكومة من قبل النواب بدلاً من الملك، ووضع دستور جديد للبلاد يحل محل دستور ٢٠٠٢م.

وتتمسك الجمعية بإقالة الحكومة البحرينية كشرط للمشاركة في الحوار الذي دعا إليه الملك.

تكتل «التحالف من أجل الجمهورية بالبحرين»:

تأسس تكتل التحالف من أجل الجمهورية في البحرين خلال أوج الاضطرابات والاحتجاجات التي تشهدها المملكة، لكن هذا التحالف كما يبدو من اسمه طرح مطالب تتجاوز الإصلاح الحكومي، وحتى الدعوة للملكية دستورية إلى إلغاء الملكية ذاتها، وإقامة نظام جمهوري في البلاد.

ويضم التحالف ثلاث حركات شيعية معارضة في البحرين، وهي تيار الوفاء الإسلامي، وحركة حق، وحركة أحرار البحرين.

ويعتبر التحالف بتشكيلاته الثلاثة المكون الثاني في الأهمية والانتشار في الساحة الشيعية البحرينية، بعد جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي تمثل التيار الشيعي الرئيس في البحرين.

والمكونات الثلاثة للتحالف من أجل الجمهورية هي:

حركة حق:

حركة سياسية بحرينية معارضة، وتصفها حكومة البحرين بأنها إحدى أكثر القوى السياسية البحرينية راديكالية في الخطاب، وتشددًا في المواقف، وارتفاعًا في سقف المطالب.

تأسست هذه الحركة على يد المعارض الشيعي والناشط الديني حسن مشيمع (٦٣ عامًا) في العام ٢٠٠٥م بعد انسحابه رفقة مجموعة من زملائه من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية؛ احتجاجًا على ما اعتبروه «مهادنة» للنظام الحاكم، وتدني سقف مطالبها السياسية.

وتتلخص أبرز مطالب الحركة الجديدة في إحداث إصلاح سياسي حقيقي، على حد قول مؤسسها، والمطالبة بإصدار دستور جديد يصوغه الشعب عبر الانتخابات الشعبية، وبعد إصلاح قانون الانتخابات، وتوزيع عادل للدوائر على أساس الكثافة السكانية.

ظلت حركة حق ومنذ تأسيسها تنشط في الساحة البحرينية، رغم عدم الترخيص لها، واستهداف بعض قادتها بالملاحقات والمحاكمات، لكنها قاطعت الانتخابات في العام ٢٠٠٦م، بذريعة عدم جدوى المشاركة في برلمان صوري بلا صلاحيات، على حد قولها، وقدمت عريضة مطلبية تدعو إلى وضع دستور جديد للبلاد عوضًا عن الدستور الحالي الذي أقر في العام ٢٠٠٢م.

حكم غيابيًا على رئيسها ومؤسسها حسن مشيمع في العام ٢٠١٠م ضمن ٢٥ شخصًا بتهمة محاولة الإطاحة بنظام الحكم، قبل أن يستفيد من عفو ملكي شمل عددًا كبيرًا من المعتقلين السياسيين؛ ليعود إلى البلاد، وينخرط مباشرة في الحركة الاحتجاجية الأخيرة في العاصمة البحرينية المنامة.

ومع إعلان حالة الطوارئ في البحرين، ومنع كل أنواع التجمهر والتجمع، أو عقد المسيرات أو الاعتصامات في كافة أنحاء البحرين، واستدعاء البحرين قوات درع الجزيرة، عادت سلطات المنامة إلى إعادة اعتقال بعض قادة حركة حق، وعلى رأسهم زعيم الحركة حسن مشيمع.

اتجاه الوفاء الإسلامي:

تأسس في منتصف العام ٢٠٠٩م على أنقاض «التحرك الجديد» بعد تغيير اسمه، ويدعو إلى مقاطعة العملية السياسية في البحرين.

ويرأس هذا التيار القيادي الشيعي المعارض عبد الوهاب حسين، وهو أحد قياديي حركة احتجاجات التسعينيات، وسُجن أكثر من مرة في البحرين؛ نتيجة لمواقفه من نظام الحكم البحريني.

حركة أحرار البحرين:

تعد أحد أقدم التنظيمات الشيعية في البحرين، وظلت طيلة الفترات الماضية تنشط من لندن، ويرأسها سعيد الشهابي.

المصدر:

الجزيرة نت، انظر الروابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/336FCBF2-AD86-4918-B6AE-F1B9386BF267.htm>

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/30AA02B5-9BB9-4D4E-BA32-F836217490E5.htm>

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0756B4AD-C837-4127-A741-AA59A1CD0D05.htm>

